دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه
المصدر:	اللغة العربية -الجزائر
المؤلف الرئيسي:	ابن فضة، فريدة
المجلد/العدد:	ع 23
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	41 - 60
رقم MD:	436204
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الألفاظ اللغوية، النحو العربي، كتاب سيبوويه ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180هـ، النقد الأدبي، القواعد النحوية، الإعراب، النحاة العرب، المصطلحات اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/436204

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه

أ/فريدة بن فضة
جامعة تيزي وزو

يعتبر كتاب سيبويه أنموذجا لكل كتاب نحوي يسعى إلى اكتشاف نظام العربية بأدوات نظرية، ويزعم أنه يقدم معادلا موضوعيا لذلك النظام المغيب، وبقدر ما يستغرق صاحبه في تفسير كل الجزئيات والتفاصيل ويحيط بها ويقيد أوابدها وشواردها، ويقدم الأدلة على صحة اكتشافه للوضع القانوني الذي يحكم النص الموصوف من بين النصوص يكون أقرب الأنظار غوصا في المادة وإخبارا عن باطنها، وما ذلك إلاّ لأنّ الواصف يمازج الموصوف فيصير كأنّه يصف جزءا منه يعرضه على حسه ونفسه، ويقيس على قناعته فيسهل عنده، وكأنّه يستدل على صحة تفسيره بأثر في نفسه تركه الموصوف. فسيبويه فيما يبدو ينطلق من اللغة على أساس أنّها استعمال وما يحمل هذا الاستعمال من قواعد تتحكم فيه، ولعل القواعد التي يشتقها في شكل نظام أصل وفرع هو الذي سيوضح المنهج الذي أراده سيبويه من تأليفه للكتاب على نظام خاص.

1- مكانة الكتاب قديما: لكتاب سيبويه مكانة عظيمة في الدرس اللغوي عند العرب، فهو أوّل كتاب وصل إلينا استطاع فيه صاحبه أن يقدم وصفا شاملا دقيقا للغة العربية في نحو ألفي صفحة تنتظم ثمانية وخمسين وخمسمائة باب (558) وعشرين وأربعمائة شَاهِد قرآني (420) وسبعة وأربعين وتسعمائة(947) بيت كامل من الشعر وستا وثلاثمائة (306) عبارة وستة وتسعين ومائتي (296) رأي لأئمة النحاة السابقين عليه وعددا لا يحصى من الأمثلة التي صاغها سيبويه قياسا على ما هو مستعمل من لغة العرب. ويعدّ الكتاب مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين

وسنة ثمانين ومئة للهجرة (69هـ-180هـ) أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي ووفاة سيبويه ففي هذا الكتاب من تراث الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ويونس بن حبيب (ت182هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) وابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) إلى جانب ما استنبطه سيبويه[1] ويتجلى ذلك في طريقة عرض مسائله، وتصنيف أبوابه، ونظم كلامه، فثمة أثر ظاهر ووسم خفي من نفس صاحبه وما تنطوي عليه من خبيء مقاصده ودفين نظراته ومستور فكره.

تحدث العلماء عن استغناء الكتاب في علمه عن غيره من الكتب، فهذا المبرد (ت285هـ) يقول: «لم يُعمل كتابٌ في علم من العلوم مثل سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[2] بل احتاج غيره إليه، فقد كان بمنزلة خزانة للكتب احتواها بالقوة في ضميره وتمخض عنها الزمن بالفعل من بعد وفاته. وهذا وقد اعتبره العلماء – أيضا- كتاب نظر وتفسير «والمراد بالنظر والتفسير الارتقاء من حفظ النص إلى فقهه والانتقال من إيراد النص إلى الكلام فيه»[3]، قال أبو حيان النحوي (ت 745 هـ): «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المُطْلِعُ على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس والمُنْطِقُ من لسانه ما خرس» [4] ولقد تحدث ابن جنى (ت 392 هـ) عن انتظام النحاة في سلك الكتاب من بعده، لأنّه جمع مادة ضخمة وابتكر وضعا نظريا جديدا في جمع المادة وتصنيفها[5]، قال ابن جنى: «حَطَب بكتابه – وهو ألف ورقة- علمًا مبتكرًا ووضعا متجاوزا لما يُسْمَعُ ويُرى قلّما تُسْنَدُ إليه حكايةٌ أو تُوصَل به روايةٌ إلاّ الشاذُ الفذ الذي لا حَفَلَ به ولا قَدَرَ، فلولا تحفُّظ من يَلِيه ولُزُومه طريقة ما يعنيه لكَثُرَت الحكاياتُ عنه ونيطتْ أسبابها به، لكن أخلد كلّ إنسان إلى عصمته وادَّرَع جلبَاب ثِقتِه وحَمَى جانبه من صدقه وأمانته وما أريدَ من صونِ هذا العلم الشريف له به...»[6].

لقد كان الكتاب نصًا نحويًا متميّزًا تحكمه قوانين النظم والصياغة حتى استحق أن يكون متنا مقدّما يأتمُّ به من جاء بعده من النحويين. ولقد بذل سيبويه جهدا لا يقدره

إلاّ من تعرض بالنظرة الفاحصة لكتابه، إذ قدم النحو موفور العناصر كامل التحليلات لا يكاد يعوزه إلاّ استخلاص الضوابط واستنباط الأصول، قدم النحو في أفكار رئيسة وأبواب شاملة، يستحضرها ويضع المعالم لها ويتعرف حاجتها من الأمثلة الحية، «مبرزا الصلة العضوية بين النظريات النحوية والاستعمالات اللغوية، فيجمعها ويصنفها، ثم يعرضها جملة أو آحادا وينظر فيها تصعيدا وتصويبا، يحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدّر المضمر ويستخلص المقصود والمعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس ويذكر، ويعد ويستقي الذوق»[7].

يعتبر الكتاب نبعا ثرا يرده البلاغي فيجد فيه تقسيم الكلام إلى «مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب» [8]، كما تجد فيه الحديث عن الإيجاز والحذف[9] أو «تجد في باب اللفظ للمعاني»[10] الإشارة إلى الترادف اللفظي وما للمعاني من صلة بالألفاظ اختلافا واتفاقا، وقد وجد الجرجاني (ت 474 هـ) مادة ضخمة كان لها دور ملموس في كثير من آرائه، إذ احتذى حذو سيبويه حتى في الأمثلة نفسها. ويرده الشاعر والناقد والأديبُ ليعرف ما يحتمل الشعر من ضرورات كصرف ما لا ينصرف، أو إشباع الحركة ليستقيم الوزن، أو فك المدغم أو تضعيف الحرف إلى غير ذلك[11]. كما يرده اللغوي ليتعرف على عدة الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها وأحوال كل منها.

كما يرده القارئ ليجد فيه أصول أحكام التجويد والقراءة، كما يقدم للنحوي أضخم مادة علمية في علم النحو، حتى إنّه لم تتح للمتأخرين فرصة الزيادة فيها إلاّ فيما ليس له خطر، هذه المادة قدمها سيبويه بصورة تختلف عمّا هو مألوف لدينا من حيث الترتيب والتبويب والمصطلحات.

2- أصول النظر النحوي عند سيبويه:

2-1- فكرة الباب: تقتضي طبيعة الاستدلال على القضايا النظرية الانتقال من عموم المشكلات النظرية المفترضة إلى خصوص الوقائع النحوية واللغوية، وذلك لبيان

طبيعة العلاقة التي تشد تلك القضايا العامة بهذه الوقائع الخاصة. « وهناك سلسلة من المبادئ والقواعد المستخرجة من التأمل في الوصف النحوي يمكن اعتبارها أدوات ومواطن تطبيقية لتحقيق المناسبة بين القضايا النظرية والظواهر وهذه المبادئ أصول وجوامع كلية لها مهمّة تقييد القواعد وضبطها وتنظيم عملها»[12] وتتنوع هذه المبادئ والقواعد في كل الأبواب النحوية، ويمكن تحويل كلام المصنّف وتقسيمه بحسبها، ذلك أنّ ترتيب **أبواب الكتاب** خاضع لاعتبارات منهجية ومعرفية، ففيه الانتقال من البسيط إلى المركب، والباب اللاحق يبنى على السابق وتقاس مسائله عليه في سلوكها وصفاتها... وذلك بحسب تداعي المعاني الذي أثر على منهجه « إذ تجد ضمن أبواب المفعول والمفعول المطلق والتوكيد والمصادر والاستفهام موزعا مسائله في أماكن شتى تبعا للمناسبات التي تستدعيها، فهو إن فكر في صناعة الأبواب لمسائل النحو إلاّ أنّه لم يستطع ضم مسائل كل باب بعضها ببعض لِيُكَوِّن منها سلاسل متصلة الحلقات متتابعة الاختصاص»[13]. هذا النظام في التبويب جعل سيبويه يضطر إلى وضع المسائل النحوية في صورة أبواب شاملة تندرج تحتها أبواب صغرى ومسائل متعلقة برأس الباب ويعتبر باب الإضمار مثالا على ذلك: (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي)[14].

ثم يأخذ في التفصيل بعد الإجمال مكونا الأبواب التالية:

(هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[15].

(هـذا باب إضمـار الفعـل المتروك إظهاره استغناء عنه)[16].

ثم قسم هذا الباب على أبواب صغرى على النحو الآتي:

(هـذا باب ما جـرى منـه عـلى الأمـر والتحذيـر)[17].

(هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية، ويكون معطوفا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول)[18].

(هـــذا بـــاب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)[19].

(هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)[20].

وتعتبر الأبواب الأولى من الكتاب مواضع جمل وأصول، وعليها تبنى التفريعات اللاحقة، وهناك عدة أبواب صدّر بها سيبويه كتابًا مجملاً غير مفصل، ومنها الإجمال في أمثلة الأفعال وترك البيان إلى قابل: « فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله»[21]، حيث يتبع في هذا المثال مراحل متتالية تحاكي مراحل تولّد الفعل المتتالية: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى، لما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب وجمع ومَكُثَ وحَمُد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت... والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد...»[22]. ولعلّ هذا المخطط يشرح طريقة عرض سيبويه لمسائل تفريعية تتعلق بالباب الرئيس نحو:

لفعل أمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء

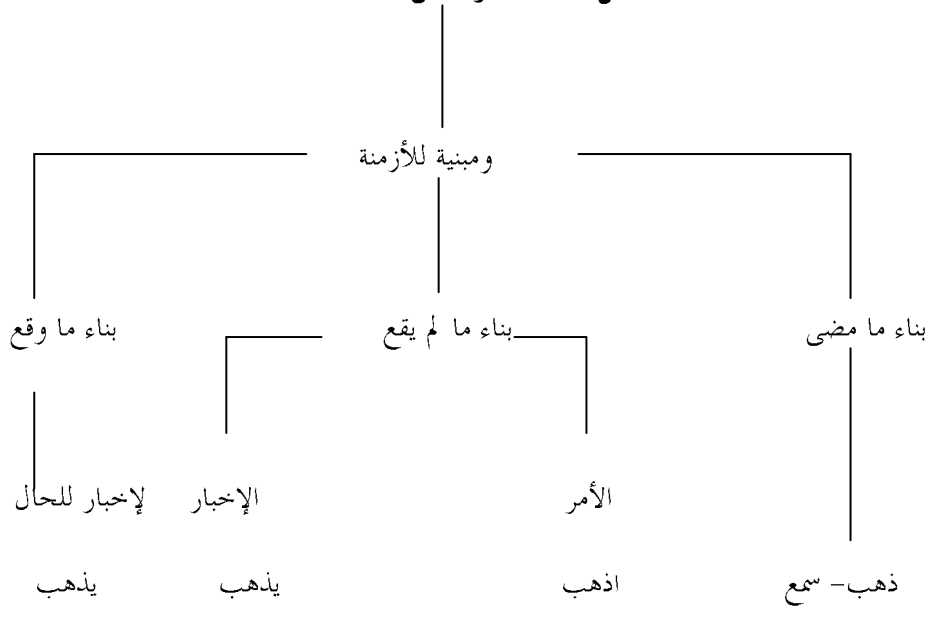

ويمكن تفسير منهج الإجمال هاهنا أنّ الأبواب الأولى من الكتاب بمثابة مداخل النحو الكبرى، وإشارة إلى المفردات الأولى في علم الكلم من العربية، أو هي مخارج للظواهر ولطريقة توالدها لا استقصاء عددها وأفرادها وآحادها [23]. وعلى هذا كانت فكرة الباب عند سيبويه عبارة عن بنية مجردة ومشتملة على قواعد الباب وأصوله، أمّا التفريعات بعد تقديم الباب العام فهي ملحقات وأبواب متحدرة من الباب الأصلي. «والباب لا يخص مستوى من مستويات اللّغة ولا جانبا من جوانبها بل ينطبق على اللفظ والمعنى إفرادا وتركيبا وما هو أعلى من هذه المراتب، فالباب هو مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة»[24]. ففكرة الباب عند سيبويه غير محددة «في صورة المفهوم أو المعاني المشتركة أو النمط النحوي...بل هو (الباب) المجموعة التي تنضوي تحتها سلسلة المفاهيم النحوية/ الصرفية/ الدلالية، وتشملها قاعدة مشتركة مطردة... إن الباب يعني به الأمر الرياضي البحت كونه نموذجا منطقيا يستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علائق معينة وهو إبداع عقلي مصطنع يفترض ملاءمته لمقاربة اللّغة عن طريق التجريد البحت الذي هو آلية أساس تمكن اللّغة من أن يكون لها معنى عقلاني والخروج بالقواعد التي تنتظم تلك المجموعات التي تسمح بتوليد مجموعة لا متناهية، تملك عددا لا متناهيا من المتواليات النحوية التي تتحدد في اللّغات الطبيعية المشكلة للعلائق الواردة بين الأصول وبين العناصر المشتقة وهذا في الحقيقة مفهوم توليدي بحت» [25]. كما أنّ قواعد الباب اشتقت من لغة الاستعمال اليومي للمتكلم العربي المثالي، وهكذا يتخذ مفهوم الباب في الكتاب القاعدة الكلية التي تندرج تحتها الأجزاء والقضايا والأمثلة، ويُبنى الباب على الأمثلة والشواهد التي تحيل إلى النسق أو القاعدة، ويعزى هذا التفريع إلى إحساس صاحب الكتاب بضرورة الدقة في التصنيف، فاقتضى منه بناء كتابه على نظم مخصوص، أو نظام نظري يتكون من جمهرة من الأبواب يضم بعضها ببعض.

إن منهج سيبويه في إيراد المسائل تحت الأبواب يعتمد على أسلوب التغليب، إذ يحشد في الباب ما يتصل به من قضايا وشواهد وأمثلة وضرائر، وتظل بعض مسائل هذا

الباب منتشرة في أبواب أخرى يصلها بها روابط أخرى. ومعنى ذلك أن لكل باب من أبواب الكتاب جاذبية تستقطب المواد إنّها جاذبية تداعي المعاني.

2-2- نظام الأصل والفرع: يعتبر نظام الأصل والفرع معيارا من معايير الترتيب في الكتاب كما «يستمد ترتيب المقولات قيمته من معيار الأصول والفروع باعتباره كلية من الكليات التي تحكم بنية العربية تشدّ مفرداتها وتراكيبها وألفاظها ودلالاتها في نسق متماسك، وهذا المعيار نظام يسري في جسم العربية فيغترف كل ظواهرها حتى إنّه لمن منطلق الأشياء أن يحتفل النحو به ويخصّص له حيزا في وصفه وتفسيره للسان العرب»[26]، فلقد أشار اللغويون بعد سيبويه إلى العرب قيام نظام الأصل والفرع في عقولها، فهذا ابن جنى يقول « واعلم أنّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن» [27] مثلما نسب إليها قبل، قيام العلل في عقولها «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها»[28]، فالأصول مراجع يرجع إليها ولا تراجع عنها لأنها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه على خلاف الفروع التي تظل مشدودة إلى مرجعه الأول، وهذا سمت العرب في كلامها تأنس به ولا تنبو عنه.

يصدر سيبويه في صناعة النحو العربي عن معرفة واعية للموضوع وتصور سابق للمنهج وهناك مجموعة من القواعد المتناثرة في الكتاب تكشف عن أسلوب في النظر النحوي عنده، متخذا من الأمثلة ضوابط وكليات، ويمكن ترتيب تلك القواعد على النحو الآتي:

- منها قواعد تخصّ مبحث علم الكلم، فممّا يتصّل بالتعريف والتنكير قوله: «النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنا لأن النكرة أول...لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثمّ تعرف»[29] وهذه القاعدة تثبت أصالة وأولية النكرة، وفرعية المعرفة.

وممّا يتعلق بالتذكير والتأنيث أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أوّل وهو أشدُّ تمكنا وإنّما يخرج التأنيث من التذكير... وأنّ الأشياء أصلها التذكير ثم تختص بعد...فالتذكير أوّل...وهو أشدُّ تمكنا عندهم [30] وهذا دليل على أن المذكر أصل والمؤنث فرع.

– ومن قواعد ترتيب العامل والمعمول، فالأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم الاسم فيها إذا عمل والمبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ومنه أن تأخير الخبر على الابتداء أقوى لأنه عامل فيه [31]، وأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل، وكلما أردت الإلغاء (إلغاء العمل) فالتأخير أقوى.

– ومن قواعد الإسناد والتركيب أن الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاما والكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على المعنى يحسن السكوت عليه[32] وحد تركيب الجملة عند سيبويه هو المسند والمسند إليه، ولا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر، «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»[33] وهذا الباب يفصح، بصفة خاصة عن التصور العام للأبنية الدلالية وأقسام عناصرها عند سيبويه وذلك بتجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجها في نظام متكامل رغم اختلاف معطياتها متماسك رغم تنوع مكوناته، ويرجع ما هو في واقعة الاستعمالات الفردية في مقامات متباينة وأغراض مختلفة إلى نمط موحد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته، ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه، ويعتبر باب الإسناد هذا من المفاهيم الجوهرية المؤسسة للنظرية النحوية العربية.

– ومن قواعد الإظهار والإضمار، أن الإظهار هو الأول والأقوي، أي أنه أصل وأن الإضمار فرع.

– ومن قواعد وضع اللفظ في الأصل أنّ ما جاء على ثلاثة أحرف...أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرها، مَزيدًا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنه أوّل...ثم ما كان على الأربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة، وهي أقصى الغاية في الكثرة[34].

– ومن قواعد الحذف والاستعمال أنّهم يحذفون ما يكثر استعماله في الكلام وهم مما يحذفون الأكثر في كلامهم[35].

– ومن قواعد الحذف مع الخروج عن الأصل، أنهم مما يحذفون الكَلِمَ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك[36].

– ومن قواعد الحذف بدليل أن العرب تحذف تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني[37].

– ومن قواعد الحذف لطول الكلام أنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل وكأنه يصير من شيء[38].

– ومن قواعد الحذف والاستغناء أن أول الكلام أبدا الابتداء، إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك...ومنه أنهم يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا[39].

وهناك جملة من قواعد الأصل والفرع تتوزع على مجموعة من المفاهيم منها: الحمل، والإجراء، والرد إلى الأصل، ولزوم الأصل، والخروج على الأصل، وطرد الباب.

– فمن قواعد الإجراء على الأصل أن الشيء يجري على الأصل إن لم تأت علة تخرجه عن أصله، وأن الأسماء لا تجري مجرى المصادر، لأنه يقبح أن يجري غير المصدر كالمصدر.

– ومن قواعد الحمل أنّه لا تحمل صفة الاثنين على الواحد، لأن الأصل المطابقة بين الصفة والموصوف، ومن الحمل على الوجه البعيد أنّه قد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره[40].

– ومن قواعد الرّد إلى الأصل أنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل، وأن الألف واللام ترد الأشياء إلى أصولها، ومنه أن التسمية تردّ الأشياء إلى أصولها وهناك أقيسة جرى فيها الخليل وأبو الخطاب الأخفش على منهاج لمح

الأصل، خلافا ليونس، وهو ما يقوي اعتبار الاستعمال ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها أو ينبه عليها[41].

– ومن قواعد لزوم الأصل أنّه ليس كل شيء في كلامهم يغيّر عن الأصل، لأنّه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل[42].

– ومن قواعد الخروج على الأصل أنّ من كلامهم أن يجعلوا الشيء موضعًا على غير حاله في سائر الكلام، وأنّه قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره[43].

– ومن قواعد القياس وطرد الباب أنّه لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ومنه أنّه لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس[44].

– ومن قواعد الشبه والنظير أنّ من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله، ومنها أنّ العرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك[45].

– ومن قواعد القلّة والكثرة، أنّ الكثرة أصل محكم، ويتخرّج عليه، وأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله، وأنّ الشواذ في كلامهم كثيرة، وأنّ الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه[46].

– ومن قواعد السّماع أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، وأنّ القراءة لا تخالف لأن القراءة السّنة[47].

– ومن قواعد المعنى ما يتصل بمذاهب العرب في الكلام، «ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام»[48].

فهذه جملة من القواعد التي تعتبر عناوين الأبواب، و لم يؤت بها في هذا المقام بشكل إحصائي، وإنّما جيء بها للاستدلال على طريقة النظر النحوي عند سيبويه في تجريد الأحكام من المسائل «وعلى صدور النحو عن مرتفق مكين ونظام محكم يصنف

المفردات والظواهر إلى أصول ثابتة، متناولة قبلا بالوضع، وفروع متحدّرة منها ومتنامية تتولّد عنها ظواهر جديدة وتتوسّع، وتمتد إلى آفاق الاستعمال المختلفة التي تتنوع فيها مذاهب القول، ولكنّها تظل وفيّة لأوضاع الواضع ملتزمة بأقيسة غير تاركة أصله ولا ناسخة شرعه» [49]، وذلك لأن الأصول- على حد تعبير الحاج صالح- هي بمنزلة المسلمات، والمعطيات عامة التي ينطلق منها الباحث فيحوّلها بعدد من العمليات بضوابط هي المثل هي نفسها أصول من هذه الحيثية [50] والقواعد التي سردناها سابقا -في الحقيقة- تتمثل في قواعد الاستعمال « فالاستعمال له هو أيضا قوانينه وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس وهي التي تنبني عليه أحوال التبليغ وقد قلنا بأن مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه، لأنّ هذا الأخير وإن كان هو الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب، إلاّ أنّه قد تصيبه عوارض الاستعمال وهي عوامل جدّ طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطردت» [51].

ولقد سعى سيبويه إلى تحليل وتفسير التراكيب اللغوية بتقدير أصولها وبيان فروعها، فإذا كان الإظهار أصلا فإنّ الإضمار وهو ضد الإظهار فرع. فسيبويه عندما يقنن قاعدة نحوية معينة في صورة أصل، كتقنين أن الجملة في العربية تتركب من مسند ومسند إليه متبادلين موقعيا لا ينسى أن يصف الوجوه الممكنة لتمثّل القاعدة، مدركا قضايا الاستعمال اللغوي من حذف وتقديم وتأخير وغيرها من القضايا السياقية التي تتعلق بالمتكلم المنجز الفعلي للحدث اللغوي.

2-3- اللّغة المنطوقة (spoken language) : تنطلق التداولية من اللّغة كونها استعمالا حيا، أي لغة منطوقة فعلا، ونقصد باللّغة المنطوقة: « لغة التخاطب اليومي التي نستخدمها في مجالات الحياة المختلفة، كما في عمليات البيع والشراء وفي الندوات الثقافية والعلمية وفي الحوار الذي يدور بين الأهل والأصدقاء [...] وهي اللّغة التي نستعملها في أحاديث الصدق والكذب وفي إخفاء أفكارنا عن الآخرين...» [52] وبتعبير أدق إن اللّغة المنطوقة هي الكلام، ولقد كان متصور اللّغة في مرحلة التنظير عند سيبويه مرتبطا الارتباط الشديد بالكلام، لأنّ اللّغة لا تدرك هويتها إلا

انطلاقا من كل الإنجازات التي تمثل الكلام العربي « وتَدَخُلُ النحوي في هذا المنجز بالتنظير يعني محاولة نقل اللّغة من مفهوم الكلام إلى مفهوم اللسان بما هو جملة من القواعد والأحكام والمعايير»[53] ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

لغة ← كلام ← لسان

(langue) (parole) (langage)

والملاحظ، ونحن نتصفح الكتاب يكثر سيبويه استعمال مصطلح الكلام ويدل هذا الأخير عنده على:

– الخطاب المنجز في إطار لغة (لهجة) إنجازا جماعيا وما يدلّ على ذلك قوله: «وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: (اجتمعت أهل اليمامة) لأنّه يقول في كلامه (اجتمعت اليمامة) يعني أهل اليمامة»[54].

– وما ينجز إنجازًا جماعيا باتفاق لغات العرب ولذلك فإنّه قد يضاف لفظ الكلام إلى العرب أو ما يدل عليهم كقول صاحب الكتاب : «لم يجئ مثل حضرموت في كلام العرب»[55].

– الاستعمال النموذجي: وهو استعمال مستقى من الاتفاق اللغوي ومن القاسم المشترك بين جميع اللغات، وعادة ما يضاف إلى عبارة كلام في هذا السياق عبارة **حدّ** أو **وجه** فيقال **وجه الكلام** أو **حدّ الكلام**، يقول سيبويه: مستعملا هذه العبارة « ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت»[56]. ولقد اقتصرنا في أشهر هذه الاستعمالات على ما كان من الكلام متعلقا باللّغة ورغم شهرة هذه المعاني وتواترها في الكتاب فإنها لم تكن الوحيدة، وإنّما الجامع بينهما هو الالتزام بمبادئ العادة اللغوية التزاما عرفيا سواء أكانت تلك العادة راجعة إلى جماعة لغوية صغرى أم إلى جماعة لغوية كبرى...[57] وبهذا شكلت اللّغة المنطوقة في الكتاب حيزا كبيرا، والدليل على ذلك العبارات التي استخدمها سيبويه للإشارة إلى أن الظاهرة اللغوية التي يدرسها تتصل باللّغة

المنطوقة، ومن بين تلك العبارات –إضافة إلى التي ذكرناها سابقا– نجد: تقـــول، تخاطبني، تحدث، وأنت تحدثه ويضاف إلى ذلك أن سيبويه رأى أن هناك بعض التراكيب التي تدور بين شخصين أو أكثر على نحو ما نجده في لغة المحادثة، والتي هي عملية الاتصال اللغوي بين المتكلم والمخاطب أو بين جماعة لغوية.

ولقد ذهب اهتمام اللغويين في العصر الحديث إلى تحليل اللّغة المستعملة في المحادثة اليومية بهدف الكشف عن الظواهر النحوية والأسلوبية الخاصة بها مع ربطها بالسياق الاجتماعي، أو المناسبة الخاصة بالمحادثة، وقد ثبت أنّ لسيبويه السبق إلى تحليل التراكيب اللغوية بالاعتماد على السياق الخارجي، فهو لا يُجيز أن تقول: **هذا أنت** ويجيز **هذا هو** معتمدا على بعد خارجي محض، فيقول: «ولا يكون لك أن تضمر هذا لأنّك لست تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك وإنّما تشير له إلى غيره»[58]. ومن المعلوم –أيضا– أنّ قواعد النحو العربي إنما استنبطت من خلال الاستقراء الموسع والتتبع الدقيق لتصرفات العرب في كلامها، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب والنحو هو انتحاء سمت العرب في كلامهم، فكانت القاعدة في النحو العربي تحتكم إلى أسس عميقة انبنت عليها وتمثلت في ركنين أساسيين لكل ركن منهما ما يقابله وهما: القياس والإجماع، وبحسب قرب الشكل المنجز من هذا النموذج المزدوج أو بعده يكون الحكم عليه إمّا بالأصلية أو بالجوار أو بالمنع، وكل هذه أحكام تدل من حيث العدد والتدرج على المرونة في التعامل مع الظاهرة اللغوية، فليس في أصل القاعدة وجهان أحدهما صائب والثاني مخطئ كما يعتقد، بل فيها ثلاثة أحكام يكون فيها الجائز بابا وسيطا بين الصواب المطلق والخطأ المطلق[59]، وهكذا قامت القاعدة في النحو العربي انطلاقا ممّا هو مستعمل من لغة العرب، فكانت أحكام القاعدة في الكتاب على شكل ثلاثية هرمية متوزعة بين الحد الذي يرتبط بالقياس المطرد، والجائز الذي لا يطرد فيه قياس وغير الجائز الذي لا يجد له مكانا داخل القياس. وكان سيبويه « حذرًا في إصدار الحكم الأخير على الكلام وإنّما كان يبحث له عن علل ولعلّ ذلك راجع إلى قرب زمن التقعيد من زمن الإنجاز»[60] ويمكن تمثيل مخطط القاعدة عند سيبويه على النحو الآتي:

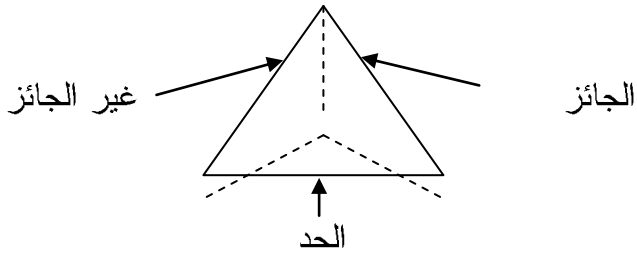

إضافة إلى هذا فقد كان لسيبويه إشارات إلى اللهجات وتباينها في الاستعمال اللغوي، وكان حريصا على توجيه كل استعمال وإبداء الرأي فيه، وكانت اللهجتان التميمية والحجازية أكثر حظوة في هذا الشكل المنجز أو المستعمل، واهتمام سيبويه باللهجات وتسجيل استعمالاتها يدفعنا إلى القول بأنّ سيبويه في معظم مادته كان معنيا باللّغة المنطوقة، ومدركا لما يطرأ على الكلام من اختلافات بسبب البيئة أو الحالة الاجتماعية أو الثقافية وهذه نظرة لافتة للانتباه في عرف علم اللّغة الحديث [61]، وهكذا كان عمل سيبويه في كتابه **دائرًا حول الكلام الحي**، الشيء الذي يجعل النحو الذي بناه يقرب ممّا يصطلح عليه (Lucien TESNIERE) بالنحو الحركي أو الوظيفي، وهو نحو يهدف إلى تنظيم الجملة الحية، إلى جانب هذا فإنّ التداولية تدرس اللّغة من خلال الاستعمال الفعلي الحي لها.

فسيبويه –فيما يبدو– نظر إلى الظاهرة اللغوية في خطين: ثابت يمثل القاعدة (المعيار)، ومتحول أو معدول يمثل الوجوه التي تتجلى من خلال الاستعمال الفعلي للغة وكأن هذا الأخير هو الذي سيؤسس للنحو أو لقواعد التركيب، أي انطلاقا من الاستعمال نصل إلى النحو باعتباره نظاما ثم التداول لنعود في آخر المطاف إلى الاستعمال، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

استعمال ← نحو(قواعد) ← تداول ← استعمال

فسيبويه في منهجه لم يكن معياريا صرفا، ولا وصفيا صرفا، ولكن كان حصيفا ذكيا أدرك أنّ الوصف والمعيار لا ينفصلان، فاللغة لها وصفان:

– وصف اجتماعي يمثله الاستعمال الحقيقي لها بعدوله عن مستويات اللّغة من صوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية ودلالية.

– ووصف رياضي تمثله المعايير المجرّدة والقواعد الثابتة التي بين أجزاء الكلم بنية وتركيبا.

الهوامش:

(1) – محمد خير الحلواني ، **أصول النحو العربي**، (د ط). حلب: 1979، مطبعة الشرق بحلوح، ص17.

(2)– عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لسان العرب**، (طبعة بولاق). بيروت: (د ت)، دار صادر، ج1 ص179.

(3)– عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ط 1. المغرب: 2000، منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان ص75.

(4)– أبو حيان محمد بن يونس النحوي، **البحر المحيط**، ط 2. د ب: 1983، دار الفكر، ج 1، ص3.

(5)– عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ص75.

(6)– ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: علي النجار، ط 2. مصر: 1986، الهيئة المصرية العامة للكتاب ج 3، ص312.

(7) – عوض حمد القوزي، **المصطلح النحوي**، ط 1. الجزائر: 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، ص123.

(8) – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: 1. بيروت: د ت، دار الجيل، ج1، ص25.

(9) – المصدر نفسه، ج1، ص211.

(10)– المصدر نفسه، ج1، ص24.

(11)- عوض حمد القوزي، **المصطلح النحوي**، ص124.

(12)- عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ص23.

(13)- عوض حمد القوزي، **المصطلح النحوي**...، ص126.

(14)- سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص257.

(15)- المصدر نفسه، ج 1، ص258.

(16)- المصدر نفسه، ج 1، ص273

(17)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(18)-المصدر نفسه، ج 1، ص277.

(19)- المصدر نفسه، ج 1، ص208.

(20)- المصدر نفسه، ج 1، ص209.

(21)- المصدر نفسه، ج 1، ص12.

(22)- المصدر نفسه، ج 1، الصفحة نفسها.

(23)- عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ص87.

(24)-عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج 1، ص318.

(25)- صالح بلعيد، **الخليل بن أحمد عبقري العرب** ، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية الجزائر: 2006، العدد:1، ص49-50-51.

(26) -عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ص111-112.

(27) - ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص112.

(28)- الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1986، دار النفائس، ص66.

(29)- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص22، 241-242.

(30)- المصدر نفسه، ج 1، ص22، 131، ج 3، ص241-242.

(31)- المصدر نفسه، ج 1، ص56، 119-120، 126، ج 2، ص87، 124.

(32)-عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي** ط1. بيروت- لبنان: 1993، دار الغرب الإسلامي ، ص34.

(33)- سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص23.

(34)-المصدر نفسه، ج 4، ص229-230.

(35)-المصدر نفسه، ج 2 ، ص 294-295، 369، ج3، ص 504-505.

(36)- المصدر نفسه، ج 1، ص24.

(37)- المصدر نفسه، ج 2، ص344، 346.

(38)-المصدر نفسه، ج 2، ص38.

(39)- المصدر نفسه، ج 1، ص23-24-25.

(40)-المصدر نفسه، ج 2، ص150، 373.

(41)- المصدر نفسه، ج 2، ص 182، 184- 185.

(42)- المصدر نفسه، ج 2، ص213.

(43)- المصدر نفسه، ج 1، ص51، 210.

(44)- المصدر نفسه، ج 2، ص 376، 402.

(45) – المصدر نفسه، ج 1، ص 182، ج 2، ص377، ج 4، ص12.

(46)– المصدر نفسه ، ج 2، ص115، 196، ج4، ص8.

(47)- المصدر نفسه، ج 1، ص26، 148.

(48)- المصدر نفسه، ج 1، ص51.

(49)- عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، ص122.

(50)- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ص322.

(51)- عبد الرحمن حاج الصالح، **"ظواهر اللسان والتبليغ في منظور اللسانيات"**، العدد: 4، مجلة في علم اللسان البشري (تصدرها جامعة الجزائر): 1973م/1974م ص38.

(52)- محمود سليمان ياقوت، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه– دراسة لغوية**، الإسكندرية: 2002 دار المعرفة الجامعية، ص406.

(53)- توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، ط1. تونس: 2003، دار محمد علي للنشر، ص244.

(54)- سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص53.

(55)- المصدر نفسه، ج 3، ص259 وينظر: ج1، ص53.

(56)- المصدر نفسه، ج 1، ص126.

(57)- توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب...**، ص216.

(58)- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص141.

(59)-توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، ص243.

(60)-المرجع نفسه، ص244.

(61)-كمال بشر، **صفحات من كتاب اللّغة**، القاهرة: 2004، دار غريب للطباعة والنشر، ص101.